مجلة الشروق للعلوم التجارية
الترقيم الدولي ISSN: 1687/8523
ترقيم دولي الكتروني Online :2682-356X
رقم الايداع بدار الكتب المصرية 2007/12870
البريد الالكتروني sjcs@sha.edu.eg
موقع المجلة : https://sjcs.sha.edu.eg/index.php
SH. A.
إكاديمية الشروق
عضو اتحاد الجامعات العربية
المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات

إطار مقترح لتطوير نموذج Camels لتقييم أداء البنوك التجارية الليبية

صالح الزوام أبو عجلة منصور
باحث الماجستير
بالأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا والنقل البحري
zwmagag@gmail.com

كلمات مفتاحية :
نظام CAMELS، تقييم الأداء، البنوك التجارية، القطاع المصرفي الليبي، الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة، رأس المال.

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA :

منصور، صالح الزوام أبو عجلة (٢٠٢٤)، إطار مقترح لتطوير نموذج Camels لتقييم أداء البنوك التجارية الليبية، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد السادس عشر، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق، ص٩٣-١٢٤

إطار مقترح لتطوير نموذج Camels لتقييم أداء البنوك التجارية الليبية

صالح الزوام أبو عجلة منصور
باحث الماجستير
بالأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا والنقل البحري

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلي استخدام مؤشرات نظام CAMELS لتقييم أداء القطاع المصرفي الليبي بالاعتماد علي الجوانب المختلفة والمؤشرات التي يوفرها نظام CAMELS لمحاولة لتحديد نقاط الضعف في أداء القطاع المصرفي الليبي.

وتوصلت الدراسة إلي أن القطاع المصرفي الليبي يعاني من حالة ضعف في كفاءة رأس المال لديه كذلك يعاني من ضعف في كلاً من مؤشرات جودة الأصول التي يمتلكها القطاع وكذلك مؤشرات الربحية، وفي الوقت ذاته لا يعاني القطاع المصرفي الليبي من ضعف في حجم السيولة المتوفرة لديه ولا في كفاءة الإدارة.

ونجد في الوقت ذاته أن القطاع المصرفي الليبي يعاني من مشكلة تزايد حجم القروض المتعثرة الأمر الذي قد يعرضه للمخاطر والأزمات المصرفية، فضلاً عن تقييد القوانين الجديدة للبنوك التجارية الليبية من استثمار الموراد المالية المتاحة لديها في الاستثمارات المختلفة محدثاً حالة من الركود والتعطل بها.

وعملت الدراسة علي تقديم عدد من التوصيات في ضوء المشكلات التي يواجهها القطاع المصرفي الليبي لمحاولة التغلب علي تلك المشكلات وزيادة الربحية وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة للقطاع.

الكلمات المفتاحية:

نظام CAMELS، تقييم الأداء، البنوك التجارية، القطاع المصرفي الليبي، الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة، رأس المال.

Abstract

This study aimed to use the indicators of the CAMELS system to assess the performance of the Libyan banking sector, depending on the various aspects and indicators provided by the CAMELS system, in an attempt to identify the weaknesses in the performance of the Libyan banking sector.

The study concluded that the Libyan banking sector suffers from a weak state in the efficiency of its capital as well as a weakness in both indicators of the quality of assets owned by the sector as well as indicators of profitability, and at the same time the Libyan banking sector does not suffer from a weakness in the volume of liquidity available to it or in management efficiency.

At the same time, we find that the Libyan banking sector suffers from the problem of the increasing volume of non-performing loans, which may expose it to banking risks and crises, in addition to restricting the new laws of Libyan commercial banks from investing the financial resources available to them in various investments, causing a state of stagnation and disruption.

The study worked on presenting a number of recommendations in light of the problems faced by the Libyan banking sector in an attempt to overcome these problems, increase profitability and achieve optimal utilization of the resources available to the sector.

Keywords:

CAMELS System, Performance Evaluation, Commercial Banks, Libyan Banking Sector, Assets, Management Efficiency, Profitability, Liquidity, Capital.

مقدمة البحث

يمثل القطاع المصرفي لأي دولة أهمية كبيرة في تمويل النشاط الاقتصادي كونه يلعب حلقة الوصل بين المدخرين والمستثمرين الأمر الذي يتطلب ضرورة تقييم أداءه بشكل مستمر واستخدام أحدث الأساليب المنوطة بذلك الأمر للوقوف علي متسوي أداء البنوك التجارية بشكل فعلي بما يمكن من تحديد حجم الفجوة في الأداء الكلي للقطاع المصرفي.

ونتيجة لأهمية عملية قياس الأداء للبنوك التجارية عملت الهيئات الرقابية الدولية علي تقديم العديد من المؤشرات والمقاييس لاستخدامها في تقييم الأداء والحفاظ علي أمن وسلامة القطاع المصرفي وبذلك ظهر نظام CAMELS وهو يعتبر أحد أهم الأنظمة المستخدمة لتقييم أداء البنوك التجارية نظراً لقدرته علي تقديم عدد كبير من المؤشرات التحيليلة التي تمكن من تحليل أداء القطاع المصرفي فيما يتعلق بجانب كفاءة رأس المال ومدي قدرة القطاع المصرفي علي استخدام رأس المال المتوفر لديه، وكذلك جودة الأصول المتوفرة لدي القطاع ككل، وكذلك مستويات الربحية التي تحققها البنوك التجارية، وحجم السيولة المتوفرة لدي البنوك، ومدي كفاءة إدارة القطاع المصرفي علي استغلال الموارد المتاحة لديها.

ويتعرض القطاع المصرفي الليبي للعديد من المشكلات وعلي رأسها اشتداد المنافسة من قبل البنوك الأجنبية للبنوك التجارية المحلية فضلاً علي التغيرات الهيكلية في البيئة الاقتصادية والسياسية والتشريعية التي تحدث في ليبيا ومالها من مردود مباشر علي أحد أهم القطاعات داخل المجتمع وهو القطاع المصرفي.

في ضوء ذلك عملت الدراسة الحالية علي استخدام نظام CAMELS لتحليل أداء القطاع المصرفي الليبي وتحديد المشكلات التي يواجهها في ضوء الافتراضات التي طرحتها الدراسة.

مشكلة البحث

يعتبر القطاع المصرفي من أكثر القطاعات التي تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات الهيكلية في الدولة التي يعمل بها القطاع سواء كانت تلك التغيرات داخلية أي نابعة من داخل الدولة نفسها أو خارجية تحدث نتيجة العولمة وتداخل الاقتصا العالمي.

ويتعرض القطاع المصرفي الليبي للعديد من تلك التغيرات والتي يعتبر أغلبها ناتج من التغيرات في البيئة التشريعية والسياسية والاقتصادية المحيطة الأمر الذي كان له العديد من الأثار المباشرة علي أداء البنوك التجارية الليبية الأمر الذي نتج عنه تعرض تلك القطاع المصرفي الليبي لحالة من عدم الاستقرار والمشكلات المصرفية المختلفة.

وتوجد أهمية كبيرة لنظام CAMELS في تقييم أداء القطاعات المصرفية وتحديد أهم المشكلات التي تواجه البنوك التجارية العاملة ضمن القطاع بالاعتماد علي عدد كبير من المؤشرات التي تهدف الي تحديد أمن وسلامة القطاع ككل.

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في محاولة استخدام نظام CAMELS ومؤشراته المختلفة لتقييم أداء القطاع المصرفي الليبي وتحديد أهم المشكلات التي تواجهها البنوك التجارية الليبية لدراسة مدي تأثير تلك التغيرات في البيئة المحيطة علي أداء القطاع وذلك من خلال التساؤلات التالية:

- هل يواجه القطاع المصرفي الليبي ضعف في كفاءة رأس المال لديه؟
- هل يواجه القطاع المصرفي الليبي ضعف في جودة الأصول التي يمتلكها؟
- هل يواجه القطاع المصرفي الليبي ضعف في مؤشرات الربحية؟
- هل يواجه القطاع المصرفي الليبي ضعف في مؤشرات السيولة لديه؟
- هل يواجه القطاع المصرفي الليبي ضعف في كفاءة الإدارة الخاصة به؟

أهمية البحث

تستمد الدراسة أهميتها من النقاط التالية:

- التغيرات الهيكلية التي تحدث في البيئة التشريعية والسياسية والاقتصادية في ليبيا ومدي تأثيرها علي القطاع المصرفي الليبي
- كون القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات العاملة في أي دولة
- الأهمية الكبيرة لنظام CAMELS وقدرته علي تقييم الأداء وشموله لعدد كبير من المؤشرات التي تغطي كافة الجوانب داخل البنوك التجارية

أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة في محاولة استخدام نظام CAMELS من خلال مؤشراته المختلفة لتقييم أداء القطاع المصرفي الليبي لتحديد المشكلات التي تواجهها البنوك التجارية الليبية فضلاً علي تحقيق أهداف فرعية تتمثل في:

- تحديد الأثار المباشرة للتغيرات الهيكلية في البيئة المحيطة علي القطاع المصرفي الليبي
- تحديد المشكلات والأزمات المصرفية التي تتعرض لها البنوك التجارية
- تقديم عدد من التوصيات التي من شأنها تحفيز دور القطاع المصرفي الليبي ومحاولة مجابهة الأزمات التي يتعرض لها

فروض البحث

في ضوء الأهداف السابقة تسعي الدراسة إلي التحقق من صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولي: يوجد ضعف في كفاءة رأس المال في القطاع المصرفي الليبي

الفرضية الثانية: يوجد ضعف في جودة الأصول في القطاع المصرفي الليبي

الفرضية الثالثة: يوجد ضعف في مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي الليبي

الفرضية الرابعة: يوجد ضعف في مؤشرات السيولة في القطاع المصرفي الليبي

الفرضية الخامسة: يوجد ضعف في كفاءة الإدارة لدي القطاع المصرفي الليبي

منهجية وأسلوب البحث

تعتمد الدراسة علي المنهج الاستقرائي من خلال تجميع الدراسات السابقة والكتب العربية والانجليزية التي تتعلق بموضوع الدراسة لدراسة الجوانب النظرية لنظام CAMELS، ويعتمد أسلوب الدراسة علي دراسة حالة القطاع المصرفي الليبي بالاعتماد علي التقارير الصادرة عن المصرف الليبي المركزي عن الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتي عام ٢٠٢٠.

مكونات البحث

يتكون البحث من النقاط التالية:
أولاً: تعريف الأداء ومجالاته
ثانياً: مفهوم عملية تقييم الأداء وأسبابها
ثالثاً: مفهوم عملية تقييم الأداء وأسبابها
رابعاً: نشأة وتطور نظام CAMELS للتقييم المصرفي
خامساً: تعريف نظام التقييم المصرفي CAMELS
سادساً: تصنيف البنوك وفق نظام CAMELS
سابعاً: تقييم أداء القطاع المصرفي الليبي وفق نظام CAMELS
ثامناً: نتائج البحث
تاسعاً: توصيات البحث
عاشراً: مراجع البحث

أولاً: تعريف الأداء ومجالاته

يعبر الأداء عن مجمل نشاط المنظمة حيث يعكس الأداء قوة المنظمة وقدرتها على تحقيق أهدافها، وتتنوع مفاهيم وتعارف الأداء حسب تنوع المعايير والأهداف والقياسات المستخدمة فى تقييم الأداء ولذلك يختلف تعرف الأداء بين الباحثين فمنهم من يرى أن الأداء هو إنعكاس لقدرة المنظمة على إستغلال مواردها البشرية والمادية بالصورة التي تمكنها من تحقيق أهدافها.

وهناك باحثون آخرون يروا أن الأداء يمثل النتائج المرغوب تحقيقها من قبل المنظمة فهو مفهوم واسع يحتوي على العديد من العناصر والمفاهيم المتعلقة بالنجاح والفشل والكفاءة والفاعلية والمخطط والفعلي والكمي والنوعي وغيرها من العوامل، كذلك يعكس الأداء قدرتة المنظمةعلى التكيف مع البيئة والأسواق التى تعمل بها وفق ضوابط محددة تضعها الوحدة الإقتصادية وفقاً لمتطلبات وأهدافها.[1]

[1] عمر كامل الدوري (٢٠١٣) تقييم الأداء المصرفي – الأطار المفاهيمي والتطبيقي، دار الدكتور للعلوم، الطبعة الأولى، بغداد، ص ١٣.

يعرف كلاً من A. Burland & J. Y. Egtem الأداء بأنه "مستوي تحقيق الأهداف وهذا المستوي يقاس بإستخدام المؤشرات بحيث ينحصر الأداء فى نسبة إنجاز الأهداف بغض النظر عن التكلفة أي يبقي فى إطار الفاعلية"[٢].

أيضاً يُعرف الأداء بأنه "نشاط شمولي مستمر يعكس قدرة المؤسسة على إستغلال إمكانياتها وفق معايير معينة تضعها بناءً على أهداف طويلة الآجل وإن اختلت نتائج الأداء عن ماهو موضوع من المعايير فإن الإدارة تقوم بتصحيح الإجراءات لمعالجة الإختلال بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية"[٣].

من التعريفات السابقة نجد أن الاداء عبارة عن مجموعة من الخطوات والمراحل التة تقوم بها المنظمة لإستثمار مواردها وفق مجموعة من المعايير والإعتبارات المتعلقة باهدافها وخططها الإستراتيجية في ظل مجموعة من العوامل الديناميكية على المستويين الداخلي والخارجي التي تتفاعل معها المنظمة لتحقيق لتضمن بقاءها وإستمرار نشاطها.

وتكمن أهمية الأداء في كونه مقياس لقدرة المنظمة على الوصول للنتائج المطلوبة حيث يعبر عن المدي الذي تستطيع به المنظمة أن تنجز مهامها ولذلك يعتبر الأداء محصلة نهائية لجميع العمليات التي تقوم بها المنظمة.

أما عن مجالات الأداء فتتحدد قبل من الإدارة العليا عند تصميمها لنظام الرقابة الداخلية ويمكن إختصارها فى النقاط التالية[٤]:

- الربحية والتي يتم قياسها من خلال القيمة المضافة وبعض المؤشرات المالية.
- الحصة السوقية للمنظمة .
- الإنتاجية وأداء العاملين والتي يمكن قياسها من خلال تكلفة العمل وقيمة الإستهلاك

[٢] إيمان زغود (٢٠١٥) الإنذار المبكر بإستخدام نموذج CAMELS لتقييم أداء البنوك التجارية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بين مهيدي – أم البواقي، الجزائر، ص ٤٢.

[٣] إبراهيم عبد الحليم عبادة (٢٠٠٨) مؤشرات الأداء فى البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ص ١٦٠.

[٤] فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري (٢٠٠٠) إدارة البنوك – مدخل كمي وإستراتيجي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولي، ص ٢٢٢-٢٢٧.

- التوازن الذي تصنعه المنشأة بين تحقيق الأهداف القصيرة الآجل والأهداف طويلة الآجل بحيث تتأكد المنظمة أن الأهداف قصيرة الآجل لا يتم تحقيقها على حساب أرباح المنظمة الممثلة للأهداف طويلة الآجل.

ثانياً: مفهوم عملية تقييم الأداء وأسبابها

يتمثل تقييم الأداء في تحديد درجة ونوع أداء المنظمة ومدى تحقيقها لأهدافها وخططها الإستراتيجية من خلال إستخدامها مواردها المتاحة بكفاءة وفعالية بإستخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير لتحديد قيمة ومدى تحقيق الاهداف وهو ما يجعل من عملية تقييم الأداء وسيلة للتحقق من ان العمليات والأنشطة التي تم انجازها في نهاية مدة معينة مطابقة للخطط والبرامج المحددة من قبل لغرض تحديد الانحرافات وتشخيص أسبابها و تقديم المقترحات لتصحيح تلك الإنحرافات وبذلك فإن الغرض الأساس من هذه عملية تقييم الأداء ماهو إلا تقييم للمرحلة السابقة من أداء المنظمة وإتباع استراتيجيات لتحسين ادائها فى المستقبل[٥].

يمكن تعريف عملية تقييم الأداء على أنها "عملية دراسة وتحليل جوانب القوة التي تكتنف إنجاز الأنشطة سواء على مستوي الفرد أو المنظمة أو أي جزء من أجزائها"[٦].

كما يمكن تعريفها بأنها "مجموعة من الدراسات التي تهدف إلى التعرف على مدي قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها فى مختلف جوانبه الإدارية، الإنتاجية، التسويقية، التقنية، التخطيطية ... خلال فترة زمنية محددة ومدي مهارتها فى تحويل المدخلات إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة وبيان مدي قدرتها فى تطوير كفاءتها سنة بعد أخري"[٧].

مما سبق نستنتج أن:

- عملية تقييم الاداء تتمثل فى السعي للتعرف على مستوى تنفيذ النشاطات الخاصة بالمنظمة وتحديد الخطوات والإجراءات المطلوبة والفعالة لإزالة الإنحرافات عن المستوي المطلوب من الأداء لذلك تعتبر عملية تقييم الاداء خطوة اساسية على صعيد العملية الرقابية وتتصف بكونها عملية مقارنة الاداء الفعلي بالمؤشرات المحددة مقدماً .

[٥] عمر كامل الدوري (٢٠١٣) مرجع سبق ذكره، ص ١٤-١٥.
[٦] على أحمد أبو الحسن (١٩٩٧) المحاسبة الإدارية المتقدمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ١٩٩.
[٧] مجيد الكرخي (٢٠٠٧) تقويم الأداء بإستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص ٣١.

- المنظمات بطبيعة الحال تعمل في بيئة تتصف بالديناميكية وهو ما يتطلب ضرورة التكييف من خلال مستوي معين من الاداء بالإعتماد على مجموعة الأنشطة المتكاملة مع بعضها البعض فالتكامل الاستراتيجي في توجهات الادارة يعد بمثابة شرطاً أساسياً للكفاءة والفاعلية.
- تتحقق عملية تقييم الاداء من خلال تحديد دور كل نظام في خلق قيمة محددة للمنظمة من خلال إتاحة فرص الإستمرار والنمو حيث تعتمد المنظمات على عدد من الموارد البشرية والمادية والمعلوماتية والتي تتصف بالندرة النسبية مما يتطلب ضرورة تحقيق الإستغلال الأمثل لها لتحقيق أقصى استفادة منها بأقل تكلفة ممكنة وهنا يأتي دور تقييم الاداء لتحقيق ذلك فالإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمنظمة يعتبر أحد أهداف عملية تقييم الأداء.

وتقوم المنظمات بعملية تقييم الأداء للعديد من الأسباب والتى يمكن إختصارها فى[٨]:

- دعم وتوثيق القرارات الإدارية
- توفير كافة المعلومات للعاملين عن الأداء الفعلي للمنظمة وما هو مطلوب تحقيقه.
- التنبؤ بالتغيرات المتوقعة فى بيئة العمل الداخلية والخارجية ومحاولة التكيف معها.

ثالثاً: أنواع ومستويات تقييم الأداء

تعتبر عملية تقييم الأداء عملية ملازمة لنشاط المنظمة وذلك لقياس وتحديد نسبة المتحقق من الأداء المخطط والأداء المعياري والفعلي ولذلك تنقسم عملية تقييم الأداء إلى عدة أنواع كما يلي[٩]:

١. تقييم الأداء المخطط

ويقصد به تقييم أداء المنظمة من حيث مدي تحقيقها لأهدافها المخططة من خلال مقارنة المؤشرات عن ماهو مخطط وما تم تنفيذه فعلا خلال مدة زمنية معينة فمن شأن هذه المقارنة إعطاء صورة واضحة للمنظمة عن تطور الأداء الفعلي وتحديد الإنحرافات والأخطاء فى عملية التنفيذ مع تفسير أسباب حدوثها وطرق معالجة تلك

[٨] ماريون إي هايتر (١٩٩٨) أداء الأداء – ترجمة محمد موسي و زهير الصباغ، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، ص ١٦٥-١٦٧.

[٩] شرون رقية (٢٠٠٧) تقييم الأداء المالي فى البنوك التجارية من تحليل العائد والمخاطر- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، ص ٦٠-٦٥.

الإختلالات، مع الأخذ فى الإعتبار الظروف والمتغيرات المحيطة بالمنظمة سواء الداخلية أو الخارجية والتي قد تؤثر بشكل مباشر على مخططات المنظمة وقدرتها على تحقيق أهدافها خلال الفترة المحددة مثل إرتفاع أسعار المواد الاولية وما ينتج عن ذلك من ارتفاع في تكاليف الإنتاج وانحرافات في التسويق والارباح.

٢. تقييم الاداء الفعلي

يعني تقييم كفاءة الموارد المتاحة للمنظمة سواء مادية أو بشرية من خلال مقارنة الارقام الفعلية ببعضها البعض بهدف تحديد الاختلالات وقياس درجة ومستوى الاداء في إستغلاله للموارد في العملية الانتاجية وهو ما يتطلب ضرورة تحليل المؤشرات الفعلية للمدة الزمنية المعنية ودراسة تطورها بالإضافة إلى مقارنة هذه المؤشرات مع الارقام الفعلية للفترات السابقة في نفس المنظمة وكذلك مقارنتها مع ما حققته المنظمات الأخري المنافسة من نتائج خلال نفس الفترة والفترات السابقة أيضاً.

٣. تقييم الاداء المعياري

ويقصد به مقارنة قيم النتائج الفعلية مع القيم المعيارية وقد يتم ذلك عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها المنظمة لمختلف أنشطتها كالانتاج والمبيعات والارباح مع نتائج معيارية كانت قد وضعت من قبل لتكون بمثابة مقياس للمقارنة وعادة ما توضع تلك النتائج المعيارية بناءً على مجموعة من الاعتبارات وأهمها الإمكانيات الحالية للمنظمة، وقد تتم مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية (القياسية) كنسبة السيولة وعائد الاستثمار وانتاجية الاجر ومعدل البيع.

٤. تقييم الاداء العام

ويعني هذا النوع من تقييم الاداء أن يشتمل على كل جوانب النشاط في المنظمة واستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية التقييم وتحديد أهمية وأولوية الأنشطة من إخلال إطاء وزن نسبي لكل نشاط بناءً على أولويته للمنظمة وبأستخدام هذه الأوزان و نتائج المقارنة بين المخطط والفعلي والمعيارية يتم التوصل الى تقييم شامل عن أداء المنظمة.

أما عن مستويات تقييم الأداء[١٠]**:** تأخذ عملية تقييم الاداء مستويات مختلفة حسب الهيكل التنظيمي للمنظمة فهو يبدأ بأصغر قسم داخل المنظمة وصولاً إلى الإدارة العليا بالمنظمة، وكذلك يمكن اعداد تقييم شامل لأداء جميع البنوك والمصارف داخل القطاع ككل على مستوي الدولة، ويمكن حصر مستويات تقييم الأداء فيما يلي:

١. تقييم الاداء على مستوى القطاع الواحد داخل المنظمة أو المصرف

يقوم المسئول عن القسم داخل المصرف بإعداد تقييم للاداء في قسمه معتمداً على الخطة الانتاجية للقسم مما يتطلب منه المتابعة اليومية للأهداف المنفذه بقسمه والعمل على كشف إنحرافات الأداء وتصحيحها بشكل مستمر، واعداد تقارير بشكل دوري عن اداء القسم ويتم رفعها إلى الإدارة العليا بالمنظمة لتوضيح وتوصيف الوضع الحالي للأداء وتحديد الفجوة بين المنفذ فعليا وماهو مطلوب وتحديد أسباب الإنحرافات وماهو مطلوب للتعامل معها.

٢. تقييم الاداء على مستوى المنظمة ككل

يتعين على المنظمة دراسة التقارير التي ترفع للإدارة العليا بشكل مستمر المرفوعة من ادارات الاقسام فيها واعطاء الرأي فيها ودعم جوانب القوة والعمل على تصحيح جوانب الضعف بالإضافة إلى ابداء المقترحات اللازمة لمعالجة حالات الاخفاق الناشئة فى القسم صاحب الأداء الأضعف، كما يتعين على الإدارة العليا بالمنظمة اعداد تقرير شامل بحيث يُلخص ما ورد فى تقارير الأدار المرفوعهة عن كل قسم بهدف تحديد صورة كاملة عن أداء المنظمة ككل مع عرض ومناقشة هذا التقرير المجمع مع العاملين ورؤساء الأقسام المختلفة بالمنظمة لشرح محتويات التقارير والمشكلات التي واجهت العمليات الانتاجية على مستوى كل قسم ومناقشة المقترحات التي تقدم لتصحيح الانحرافات.

٣. تقييم الاداء على مستوى القطاع ككل داخل الاقتصاد القومي

يحتاج القطاع المصرفي ككل فى الدولة إلى إعداد تقييم شامل عن الأداء الكلي للقطاع بالإعتماد على تقييم الأداء لكل مصرف فى القطاع على حدة فبعد اكتمال تقدير

[١٠] عبد الغني داددن (٢٠٠٧) قراءة فى الأداء المالي والقيمة فى المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد ٤، جامعة ورقلة، ص ٤١.

الاداء على مستوى كل مصرف على حدة يتم اجراء تقييم للأداء على مستوى القطاع المالي والمصرفي ومن ثم التوصل الى تقييم شامل للاداء على مستوى الاقتصاد الوطني يتضمن وصف دقيق للقيمة المضافة الصافية للدخل القومي وما حققته من ارباح او خسائر وما هي نسبة عائد الاستثمار التي بلغتها وما مقدار الموارد التي تحققت للخزينة العامة من النشاط المصرفي ككل وكذلك ما تم توفيره من حصيلة النقد الأجنبي فضلا عن حساب انتاجية العاملين مقارنة بأنتاجية الاجر المدفوع لهم وتحديد الفجوة بين ماهو مطلوب من القطاع ككل بالنسبة للدولة وماهو محقق فعلياً لتصحيح الأخطاء وعلاج تلك الإنحرافات.

رابعاً: نشأة وتطور نظام CAMELS للتقييم المصرفي

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التى استخدمت نظم الرقابة المصرفية والإنذار المبكر بعد تعرضها لأزمة إفلاس أكثر من ٤٠٠٠ مصرف محلي عام ١٩٣٣ نتيجة لفقد الأفراد ثقتهم فى القطاع المصرفي الأمريكي مما دفعهم لسحب ودائعهم مُحدثاً حالة الإفلاس، وتكررت هذه الأزمة مره أخري عام ١٩٨٨ مما أدي إلى إفلاس أكثر من ٢٢١ مصرف أمريكي[١١].

ومنذ ذلك الوقت عمل البنك الاحتياطي الفيدرالي على تقييم البنوك الأمريكية بإستخدام مؤشرات ومعايير نظام CAMELS ومد البنوك بنتائج هذه التصنيفات دون نشرها للجمهور وكان نتيجة لذلك تمكنت السلطات النقدية عام ١٩٩٨ بالتنبؤ بأزمة مصرفية جديدة قبل حدوثها وإخطار البنوك بها بما ساهم فى تقليص عدد البنوك التى أعلنت إفلاسها إلى ثلاث بنوك فقط وهو ما تم إعتباره من قبل الباحثين والمحللين بمثابة إنجاز حققه البنك الاحتياطي الفيدرالي فى حماية القطاع المصرفى من الإنهيار مقارنةً بما حدث عام ١٩٨٨ وبذلك أثبت النظام قدرته على كشف أوجه الخلل بالبنوك وتحديد درجة المخاطرة والتنبؤ بالأزمات قبل حدوثها، ولذلك طالب العديد من الباحثين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور لضمان حقهم فى اختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، كما طالب الباحثين بضرورة أن تشتمل البيانات المالية السنوية المنشورة من قبل البنوك على نتائج تحليل أدائها بإستخدام

[١١] أبو حمد و فائق مشعل (٢٠٠٥) إدارة المصارف، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ص ٣٥.

معايير نظام CAMELS وهو أحد الأساسيات التى تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية[١٢].

خامساً: تعريف نظام التقييم المصرفي CAMELS

يتمثل نظام CAMELS فى مجموعة المؤشرات المالية المُستخدمة لتقييم سلامة البنوك وأدائها ويعتبر الغرض الرئيسي من استخدامه هو تحديد نقاط القوة والضعف فى العمليات التشغيلية والإدارية والمالية للبنك، وهناك عدة تعرفات لنظام CAMELS منها:

- يُعرف نظام CAMELS بأنه "مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه ويُعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التى تتم عن طريق التفتيش الميداني وقد بدأ استخدام هذا المؤشر عام ١٩٧٩ بواسطة خمس جهات رقابية فى الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الاحتياطي الفيدرالي"[١٣]
- يُعرف أيضاً بأنه "نظام تصنيف لمخاطر البنك وتقييم قدرة البنك على الاستمرار حيث يعطي النظام لكل بنك تصنيف لستة عناصر بالإضافة إلى تصنيف مجمع نهائي، التصنيف يتراوح بين ١ – ٥ حيث ١ يعتبر التصنيف الأفضل و ٥ يعني أن البنك قريب من الفشل والإفلاس"[١٤]
- وكذلك يُعرف على أنه "نظام يسمح بالتعرف المبكر على المشاكل فى عمليات البنك من طرف الحكومة القانونية من خلال القيام بقياسات صحيحة"[١٥]

---

[١٢] عبد النبي اسماعيل الطوخي (٢٠٠٨) التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة، مجلة جامعة أسيوط، العدد الأول، ص ٦.

[١٣] على عبد الرضا حمودي، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات – دراسة تطبيقية حالة العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص ٦.

[١٤] Laurence m. ball, Money – Banking and Financial Markets, second Edition, John Hopkins University, P 307.

[١٥] Tihomir Hunjak and Drago Jakovcevic (2001) AHP based model for Bank Performance Stwitzerland ISAHP, p149. Berne. Evaluation and Rating,

- وتُعرفه لجنة بازل بأنه "نظام رقابي لتقويم سلامة المؤسسات المالية على أساس موحد بهدف تحديد المصارف التى تتطلب تركيز وانتباه وعناية إشرافية خاصة"[١٦]

ومما سبق نستنتج أن نظام CAMELS عبارة عن نظام رقابي وإشرافي يعتمد على ٦ عناصر أساسية تُستخدم من قبل البنك المركزي لتقييم أداء البنوك التجارية وتحديد مواطن القوة والضعف بها والتنبؤ بالأزمات المصرفية قبل حدوثها.

ويعتبر مصطلح CAMELS إختصاراً ل ٦ عناصر الرئيسية المتسخدمة فى تقييم البنوك ويمكن توضيحها فى الشكل التالي:

الشكل (١)

عناصر نظام التقييم المصرفي CAMELS

رأس المال	C	Capital
الأصول	A	Assets
الإدارة	M	Management
الربحية	E	Earnings
السيولة	L	Liquidity
الحساسية	S	Sensivity

المصدر/ إيمان زغود (٢٠١٥) الإنذار المبكر بإستخدام نموذج CAMELS لتقييم أداء البنوك التجارية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، الجزائر، ص.

حيث يشير عنصر كفاية رأس المال إلى مدي حماية أموال المودعين وتغطية المخاطر، بينما يشير عنصر جودة الأصول إلى قدرة البنك على تحصيل الإيرادات من خلال صافى أصوله داخل وخارج الميزانية وكذلك المخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك فى تحصيلها، بينما عنصر الإدارة يشير إلى مدي إلتزام البنك بقوانين ومبادئ

[١٦] الكراسنة – إبراهيم (٢٠٠٦) اطر أساسية ومعاصرة فى الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، ورقة عمل صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، ص ١٨.

القطاع المصرفي والمنظمة لعمل البنوك، وعنصر الربحية يشير إلى مدي قدرة البنك على النمو والإستمرار وزيادة رأس المال، وعنصر السيولة يشير إلى مدي قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته الحالية والمستقبلية، وأخيراً عنصر الحساسية لمخاطر السوق فيعبر عن مدي قدرة البنك على مواجهة مخاطر السوق المحتملة والتنافسية.[١٧]

سادساً: تصنيف البنوك وفق نظام CAMELS

تتراوح درجة تصنيف البنوك وفق نظام CAMELS بين ١ – ٥ حيث تعتبر درجة ١ إلى الأفضل بينما درجة ٥ تشير إلى الأسوأ من حيث التصنيف ويمكن توضيح ذلك فى الجدول التالي:

جدول رقم (١)

تصنيف البنوك وفق نظام CAMELS

مقاييس التصنيف	تصنيف المجموعة	تصنيف التحليل
٠١	١ – ١.٤	قوي
٠٢	١.٦ – ٢.٤	مرضي
٠٣	٢.٦ – ٣.٤	معقول
٠٤	٣.٦ – ٤.٤	خطر
٠٥	٤.٦ - ٥	غير مرضي

المصدر/ على عبد الرضا حمودي، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات – دراسة تطبيقية حالة العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص ٦.

يشير الجدول السابق إلى أن تصنيف البنك طبقاً لنظام CAMELS يُقسم إلى خمس مستويات حيث يتراوح متوسط التصنيف الأول (قوي) بين ١ – ١.٤وهو موقف سليم ولا يتم اتخاز أي إجراءات رقابية من قبل السلطات النقدية، ويتراوح متوسط التصنيف الثاني (مرضي) بين ١.٦ – ٢.٤ ويعتبر موقف البنك محل الدراسة هنا سليم نسبيا مع وجود بعض القصور مما يتعين على السلطات الرقابية معالجة تلك السلبيات، ومتوسط التصنيف الثالث (معقول) يتراوح بين ٢.٦ – ٣.٤ ويوصف موقف البنك هنا بوجود مواطن ضعف مما يتطلب رقابة ومتابعة مستمرة من قبل السلطات الرقابية، ومتوسط التصنيف الرابع (خطر) يتراوح بين ٣.٦ - ٤.٤ وموقف

[١٧] بورقبة – شوقي (٢٠٠٩) طريقة CAMELS فى تقييم أداء البنوك الإسلامية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ص ٣.

البنك هنا يمكن اعتباره موقف خطر ويحتاج إلى برنامج إصلاح من قبل السطات النقدية والرقابية، ومتوسط التصنيف الخامس (غير مرضي) يتراوح بين ٤.٦ – ٥ وهو يعتبر موقف خطير جدا ويتطلب إجراءات فورية من قبل السلطات النقدية لإصلاح الخلل مع الرقابة الدائمة للبنك.[١٨]

سابعاً: تقييم أداء القطاع المصرفي الليبي وفق نظام CAMELS

في هذا الجزء نتعرض إلي تحليل أداء القطاع المصرفي الليبي بالإعتماد علي نظام CAMELS، وقد تم الحصول علي البيانات من واقع التقرير السنوي لأهم البيانات والمؤشرات المالية خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلي ٢٠٢٠.

ويتم تحليل القطاع المصرفي الليبي من خمس جوانب بحيث يعتمد كل جانب علي عدد من المؤشرات وذلك كالتالي:

- يعتمد الجانب الأول وهو جانب كفاءة رأس المال علي مؤشر ملاءة رأس المال
- ويعتمد الجانب الثاني وهو جانب جودة الأصول علي مؤشر القروض المتعثرة إلي اجمالي الأصول ومؤشر مخصص الديون إلي اجمالي القروض المتعثرة
- بينما الجانب الثالث وهو جانب الربحية يعتمد علي مؤشر العائد / الأصول ومؤشر العائد / حقوق الملكية
- والجانب الرابع وهو جانب السيولة يعتمد علي مؤشر الأصول السائلة / إجمالي الأصول و مؤشر إجمالي القروض / إجمالي الودائع ومؤشر إجمالي الودائع / إجمالي الأصول
- بينما الجانب الخامس وهو جانب كفاءة الإدارة يعتمد علي مؤشر إجمالي المصروفات / إجمالي الإيرادات ومؤشر إجمالي الأصول / إجمالي عدد العاملين ومؤشر إجمالي الإيرادات / إجمالي عدد العاملين ومؤشر إجمالي الأصول / عدد الفروع.

[١٨] على عبد الرضا حمودي، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات – دراسة تطبيقية حالة العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص ٦-٧.

١. مؤشر ملاءة رأس المال

يعتبر مؤشر ملاءة رأس المال أحد أهم المؤشرات التي تهتم بها السلطات النقدية لأي دولة لتحليل وإدارة المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي للدولة، وفي الشكل التالي نوضح تطور هذا المؤشر في القطاع المصرفي الليبي كما يلي:

الشكل رقم (٢)

تطور مؤشر ملاءة رأس المال للقطاع المصرفي الليبي

خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٠

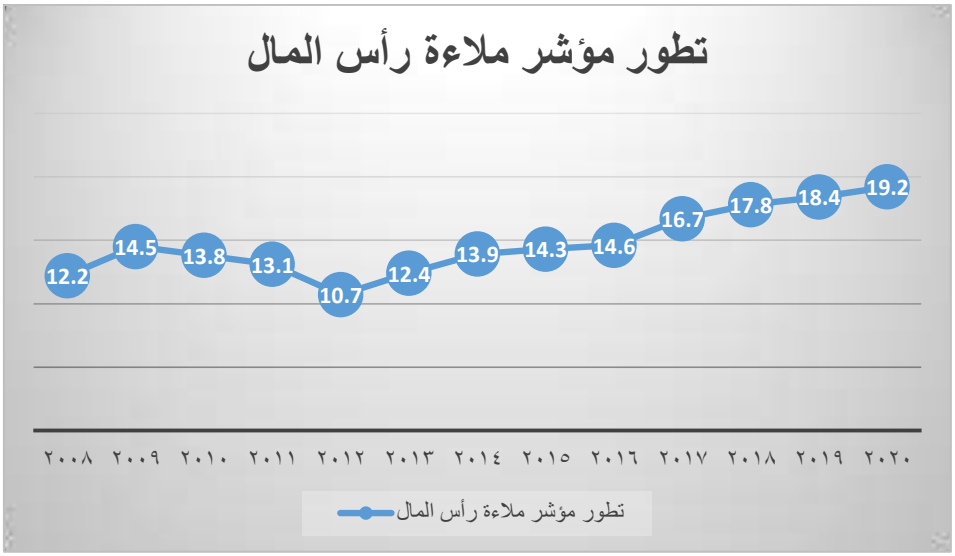

المصدر/ من إعداد الباحث بالإعتماد علي بيانات التقرير السنوي للمؤشرات المالية للقطاع المصرفي الليبي

يتضح من الشكل السابق أن مؤشر ملاءة رأس المال بلغ ١٢.٢% خلال عام ٢٠٠٨ بينما في عام ٢٠٢٠ بلغ ١٩.٢% بمتوسط ١٤.٧ خلال الفترة من ٢٠٠٨ وحتي ٢٠٢٠ مما يشير إلي الاتجاه الصاعد للمؤشر خلال فترة الدراسة، وشهد عام ٢٠١٢ انخفاض حاد في هذا المؤشر حيث بلغ ١٠.٧% خلال عام ٢٠١٢ نتيجة لإزدياد حجم الائتمان المصرفي في ليبيا.

وبمقارنة متوسط هذا المؤشر خلال الفترة الذي يبلغ ١٤.٧% بمعدل لجنة بازل ١ الذي يبلغ ٨% فنجد ارتفاع هذا المؤشر ولكن في الوقت ذاته نتيجة لانخفاض مؤشرات الربحية للقطاع المصرفي الليبي خلال فترة الدراسة وارتفاع حجم القروض المتعثرة فيمكن تصنيف القطاع المصرفي الليبي بأنه لا يتمتع بملاءة عالية لرأس المال تمكنه من مواجهة المخاطر والأزمات المحتملة.

٢. مؤشرات جودة الأصول (الموجودات)

يتم تقييم جودة الأصول للقطاع المصرفي الليبي بالإعتماد علي مؤشر القروض المتعثرة إلي اجمالي الأصول ومؤشر مخصص الديون إلي اجمالي القروض المتعثرة وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

تطور مؤشرات قياس جودة الأصول خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٠

السنوات	مؤشر القروض المتعثرة / اجمالي القروض	مؤشر مخصص الديون / القروض المتعثرة
٢٠٠٨	%٢٢.٥	%٧١
٢٠٠٩	%١٧	%٨٨.٧
٢٠١٠	%١٧.٢	%٨٥
٢٠١١	%٢١	%٧٩.٣
٢٠١٢	%٢١	%٧٠.٩
٢٠١٣	%٢١	%٦٥.٢
٢٠١٤	%٢١	%٦٤
٢٠١٥	%٢١	%٦٥.٥
٢٠١٦	%٢١	%٧٣.٨
٢٠١٧	%٢١	%٨٣
٢٠١٨	%٢١	%٩٠.٤
٢٠١٩	%٢١	%٩٨.٦
٢٠٢٠	%٢١	%٩٩.٤
المتوسط خلال الفترة	%٢٠.٥	%٧٩.٦

المصدر/ من إعداد الباحث بالإعتماد علي بيانات التقرير السنوي للمؤشرات المالية للقطاع المصرفي الليبي

بالنسبة لمؤشر مخصص الديون / إجمالي القروض المتعثرة نجد أن قيمة هذا المؤشر في القطاع المصرفي الليبي بلغت ٧١% عام ٢٠٠٨ وفي عام ٢٠٢٠ بلغ ٩٩.٤% بمتوسط ٧٩.٦% خلال الفترة، وبالنسبة لمؤشر القروض المتعثرة إلي إجمالي القروض نجد أنه قد بلغ ٢٢.٥% عام ٢٠٠٨ وفي عام ٢٠١١ بلغ ٢١% واستمر عند هذه النسبة حتي عام ٢٠٢٠ بمتوسط ٢٠.٥% خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتي عام ٢٠٢٠.

الشكل رقم (٣) تطور مؤشرات قياس جودة الأصول خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٠

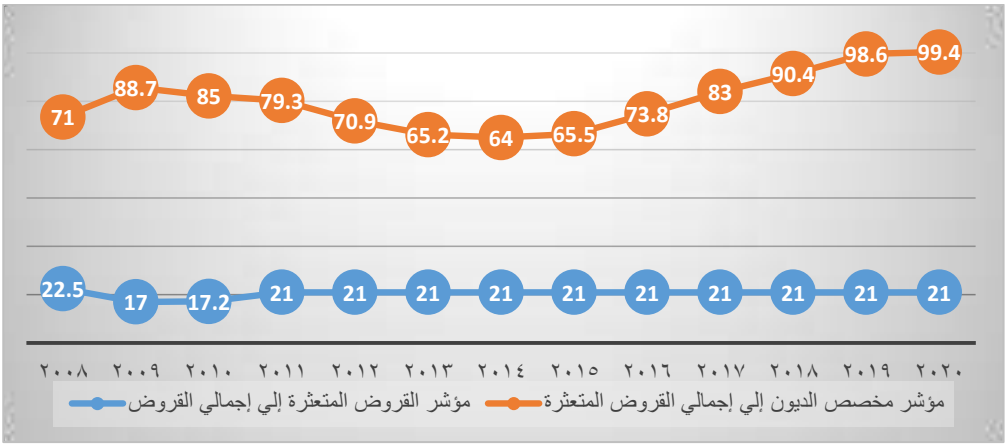

المصدر/ من إعداد الباحث بالإعتماد علي بيانات التقرير السنوي للمؤشرات المالية للقطاع المصرفي الليبي

مما سبق يتضح أنه لم يحدث تغيرات جوهرية في حجم القروض المتعثرة في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة من ٢٠٠٨ وحتي عام ٢٠٢٠، وكذلك هناك تزايد في حجم القروض المتعثرة بالنسبة إلي اجمالي القروض بما يفوق المعايير الدولية التي أشار اليها صندوق النقد العربي مما يدل علي عدم كفاءة القطاع المصرفي الليبي في إدارة الأصول المتوفرة لديه ومن ثم يمكن القول أن أداء القطاع المصرفي الليبي وفق تقييم نظام CAMELS يعاني من ضعف في جودة الأصول المتوفره لديه.

٣. مؤشرات الربحية

يتم تقييم الربحية في القطاع المصرفي الليبي بالاعتماد علي مؤشر العائد / الأصول ومؤشر العائد / حقوق الملكية وذلك كما يلي:

جدول رقم (٣)

تطور مؤشرات الربحية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٠

السنوات	مؤشر العائد / الأصول	مؤشر العائد / حقوق الملكية
٢٠٠٨	٠.٦	١٣.٦
٢٠٠٩	١.٥	٢٣.٧
٢٠١٠	١.٣	١٥
٢٠١١	٠.٦	١٠
٢٠١٢	٠.٧	١٣.٧
٢٠١٣	٠.٥	١٢
٢٠١٤	٠.٣	٥.٤
٢٠١٥	٠.٢	٤.٤
٢٠١٦	٠.٢	٤.٢
٢٠١٧	٠.٤	٨.٥
٢٠١٨	١	٢٠.٩
٢٠١٩	٠.٧	١٢.٣
٢٠٢٠	٠.٥	٩.٨
المتوسط خلال الفترة	٠.٦٥	١١.٨

المصدر/ من إعداد الباحث بالإعتماد علي بيانات التقرير السنوي للمؤشرات المالية للقطاع المصرفي الليبي

بلغ مؤشر العائد / الأصول ٠.٦ عام ٢٠٠٨ وبلغ ٠.٥ عام ٢٠٢٠ بمتوسط ٠.٦٥، بينما بلغ مؤشر العائد / حقوق الملكية ١٣.٦ عام ٢٠٠٨ بينما بلغ ٩.٨ عام ٢٠٢٠ بمتوسط ١١.٨ خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتي عام ٢٠٢٠.

الشكل رقم (٤) تطور مؤشرات قياس الربحية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٠

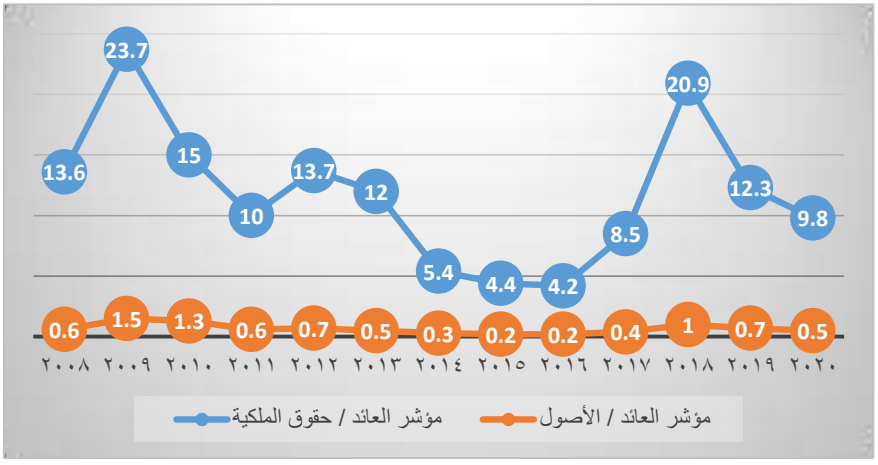

المصدر/ من إعداد الباحث بالإعتماد علي بيانات التقرير السنوي للمؤشرات المالية للقطاع المصرفي الليبي

يلاحظ انخفاض كبير في مؤشر العائد / الأصول خلال الفترة من ٢٠٠٨ وحتي عام ٢٠١٦ نتيجة لعدة أسباب علي رأسها الوضع الغير مستقر الذي تعمل فيه البنوك التجارية وكذلك تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية فضلاً عن انخفاض صافي دخل القطاع المصرفي الليبي بسبب اتجاه معظم البنوك الليبية للاستثمار في شهادات الإيداع الصادرة عن المصرف المركزي الليبي ذات العائد المنخفض.

كذلك نجد انخفاض في مؤشر العائد / حقوق الملكية حيث بلغ متوسطه ١١.٨% خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتي عام ٢٠٢٠ نتيجة لارتفاع رؤوس الأموال لدي البنوك الليبية واحتياطاتها، مما سبق يمكن القول أنه وفقاً لنظام CAMELS فإن القطاع المصرفي الليبي يعاني من ضعف الربحية.

٤. مؤشرات السيولة

في هذا الجزء سيتم الاعتماد علي مؤشر الأصول السائلة / إجمالي الأصول و مؤشر إجمالي القروض / إجمالي الودائع ومؤشر إجمالي الودائع / إجمالي الأصول وذلك عن الفترة من ٢٠١٢ وحتي ٢٠٢٠ نظراً لعدم توافر البيانات عن السنوات ما قبل عام ٢٠١٢، وذلك في الجدول التالي:

دول رقم (٤)

تطور مؤشرات السيولة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠

السنوات	الأصول السائلة / إجمالي الأصول	إجمالي القروض / إجمالي الودائع	إجمالي الوادئع/ إجمالي الأصول
٢٠١٢	%٦٨.٦	%٢٣.٦	%٨٠.٨
٢٠١٣	%٧١	%٢١.٨	%٨٤.٩
٢٠١٤	%٦٧.٨	%٢٥.٢	%٨٣.١
٢٠١٥	%٦٠.٢	%٢٨.٤	%٧٩
٢٠١٦	%٦٠.٨	%٢٢.٥	%٨٠.٦
٢٠١٧	%٧٢.٨	%١٨.٢	%٨٢.٤
٢٠١٨	%٧٤.٣	%١٧.٦	%٨٠
٢٠١٩	%٧١.٩	%١٩	%٧٩.٣
٢٠٢٠	%٧٢.١	%١٦.٦	%٨١
المتوسط خلال الفترة	٦٨.٨٣	٢١.٤٣	٨١.٢٣

المصدر/ من إعداد الباحث بالإعتماد علي بيانات التقرير السنوي للمؤشرات المالية للقطاع المصرفي الليبي

بلغت نسبة الأصول السائلة لدي المصارف التجارية الليبية إلي إجمالي الأصول ٨٦.٦% عام ٢٠٠٨ وبلغت ٧٢.١% عام ٢٠٢٠ بمتوسط بلغ ٦٨.٨٣% عن الفترة من ٢٠١٢ وحتي ٢٠٢٠، في حين بلغت نسبة إجمالي القروض إلي إجمالي الودائع ٢٣.٦% عام ٢٠٠٨ وبلغت ١٦.٦% عام ٢٠٢٠ بمتوسط ٢١.٤٣% عن الفترة، وبلغت نسبة إجمالي الودائع إلي إجمالي الأصول ٨٠.٨% وبلغت ٨١% عام ٢٠٢٠ بمتوسط ٨١.٢٣% عن الفترة.

الشكل رقم (٥) تطور مؤشرات قياس السيولة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠

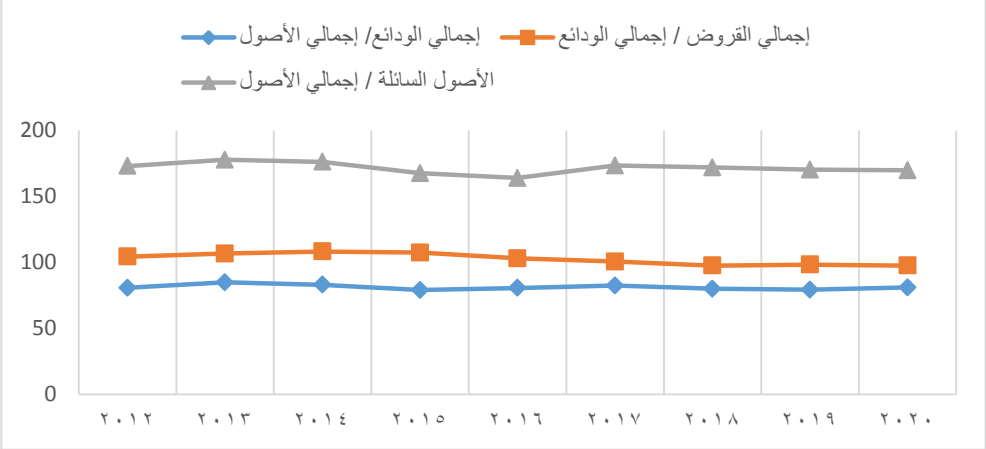

المصدر/ من إعداد الباحث بالإعتماد علي بيانات التقرير السنوي للمؤشرات المالية للقطاع المصرفي الليبي

ووفق لتقرير المصرف المركزي الليبي عن عام ٢٠٢٠ فيجب الإشارة إلي أن نسبة السيولة القانونية المطلوب من المصارف التجارية ٢٥% من إجمالي الخصوم الإيداعية، كما نلاحظ أن هناك ارتفاع في مؤشرات السيولة لدي القطاع المصرفي الليبي طبقاً لمعايير المصرف المركزي الليبي والزيادة في السيولة ناتج عن وجود أموال معطلة وغير مستغلة من أموال الودائع لدي البنوك التجارية الليبية مما سبب انخفاض الربحية للقطاع وذلك نتيجة للقوانين والتشريعات الصادرة حديثاً والتي تعيق القطاع المصرفي الليبي من استغلال الموارد المتاحة لديه، ولذلك وفقاً لنظام CAMELS يتبين من ارتفاع مؤشرات السيولة أن المصرف المركزي الليبي لا يعاني من ضعف في السيولة المتوفرة لديه.

٥. مؤشرات كفاءة الإدارة

يتعلق هذا الجزء من تحليل مدي كفاءة الإدارة للقطاع المصرفي الليبي في استغلال الموارد المتاحه لديه وذلك بالاعتماد علي مؤشر إجمالي المصروفات / إجمالي الإيرادات ومؤشر إجمالي الأصول / إجمالي عدد العاملين ومؤشر إجمالي الإيرادات / إجمالي عدد العاملين ومؤشر إجمالي الأصول / عدد الفروع، وذلك فيما يلي:

جدول رقم (٥)

تطور مؤشرات كفاءة الإدارة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٠

السنوات	المصروفات / الإيرادات	الأصول / عدد العاملين (مليون دينار)	الإيرادات / عدد العاملين (ألف دينار)	الأصول / عدد الفروع (مليون دينار)
٢٠٠٨	%٤٩.٤	٣.١	٩١.٩	١١٣.٣
٢٠٠٩	%٥٠.٤	٣.٥	٩٣.٧	١٢٨.٣
٢٠١٠	%٥٠.٧	٣.٧	٩٢.٦	١٣٦.٧
٢٠١١	%٦٠.٣	٤	٥٧.٦	١٤٧.٥
٢٠١٢	%٥٧.٢	٤.٧	٧٦.٢	١٦٧.٩
٢٠١٣	%٦٢.٨	٥.٢	٧٣	١٨٩.٢
٢٠١٤	–	٥	–	١٨٢.٧
٢٠١٥	%٦٥.٤	٤.٧	٦٢.٤	١٧٣.٢
٢٠١٦	%٧٠.٣	٥.٤	٥٨.٢	١٩٨.٦
٢٠١٧	–	٥.٨	–	٢٢٣.١
٢٠١٨	–	٦.١	–	٢٢٢.٦
٢٠١٩	–	٥.٨	–	٢٠٦.٤
٢٠٢٠	–	٦.٤	–	٢٢٩.٣
المتوسط خلال الفترة	%٥٨.٣	٤.٩٥	٧٥.٧	١٧٨.٣٦

المصدر/ من إعداد الباحث بالإعتماد علي بيانات التقرير السنوي للمؤشرات المالية للقطاع المصرفي الليبي

بالنسبة لمؤشر إجمالي المصروفات إلي إجمالي الإيرادات نجد أنه بلغ ٤٩.٤% عام ٢٠٠٨ وبلغ ٧٠.٣% عام ٢٠١٦ وفقاً لأحداث إحصائية متاحة بمتوسط بلغ ٥٨.٣% ، بينما بلغ مؤشر إجمالي الأصول إلي عدد العاملين ٣.١ مليون دولار عام

٢٠٠٨ وبلغ ٦.٤ مليون دولار عام ٢٠٢٠ بمتوسط ٤.٩٥ مليون دولار خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتي عام ٢٠٢٠، وبلغ مؤشر الإيرادات إلي عدد العاملين ٩١.٩ ألف دينار عام ٢٠٠٨ وبلغ ٥٨.٢ ألف دينار عام ٢٠١٦ وفقاً لأحدث إحصائية متاحة بمتوسط ٧٥.٧ ألف دينار عن الفترة، وبلغ مؤشر إجمالي الأصول إلي عدد الفروع ١١٣.٣ مليون دينار عام ٢٠٠٨ وبلغ ٢٢٩.٣ مليون دولار عام ٢٠٢٠ بمتوسط ١٧٨.٣٦ مليون دولار عن الفترة من ٢٠٠٨ وحتي ٢٠٢٠. ويتضح مما سبق أنه هناك انخفاض في مؤشر الإيرادات بالنسبة لعدد العاملين نتيجة للتوسع في التوظيف دون زيادة في الإيرادات وبالتالي عدم قدرة القطاع المصرفي الليبي علي السيطرة علي نفقاته، وفي الوقت ذاته نجد ارتفاع في مؤشري الأصول إلي عدد العاملين والأصول إلي عدد الفروع، ومن ثم وفقاً لنظام CAMELS يمكن القول أن القطاع المصرفي الليبي لا يعاني من ضعف في كفاءة الإدارة الخاصة به.

ثامناً: نتائج البحث

في ضوء الفرضيات التي افترضتها الدراسة توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

١. بالنسبة للفرضية الأولي والتي نصت علي:

الفرض العدمي: لا يوجد ضعف في كفاءة رأس المال في القطاع المصرفي الليبي

الفرض البديل: يوجد ضعف في كفاءة رأس المال في القطاع المصرفي الليبي

وفقاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة بالاعتماد علي مؤشر ملاءمة رأس المال نجد ارتفاع في هذا المؤشر علي مدار الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتي عام ٢٠٢٠ نتيجة لانخفاض مؤشرات الربحية للقطاع المصرفي الليبي خلال فترة الدراسة وارتفاع حجم القروض المتعثرة، ومن ثم يمكن رفض الفرضية العدمية والقبول بالفرضية البديلة مما يعني أن القطاع المصرفي الليبي يعاني من ضعف في كفاءة رأس مال.

٢. بالنسبة للفرضية الثاني والتي نصت علي:

الفرض العدمي: لا يوجد ضعف في جودة الأصول في القطاع المصرفي الليبي

الفرض البديل: يوجد ضعف في جودة الأصول في القطاع المصرفي الليبي

وفقاً لنتائج الدراسة في ضوء نظام CAMELS اتضح أنه لم يحدث تغيرات جوهرية في حجم القروض المتعثرة في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة من ٢٠٠٨ وحتي عام ٢٠٢٠، كما كان هناك تزايد في حجم القروض المتعثرة بالنسبة إلي اجمالي القروض مما يدل علي عدم كفاءة القطاع المصرفي الليبي في إدارة الأصول المتوفرة لديه، ومن ثم يمكن رفض الفرضية العدمية والقبول بالفرضية البديلة بما يعني أن القطاع المصرفي الليبي يعاني من وجود ضعف في جودة الأصول المتوفره لديه.

٣. بالنسبة للفرضية الثالثة والتي نصت علي:

الفرض العدمي: لا يوجد ضعف في مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي الليبي

الفرض البديل: يوجد ضعف في مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي الليبي

وفقاً لتحليل المؤشرات للربحية في ضوء نظام CAMELS تبين وجود انخفاض كبير في مؤشر العائد / الأصول خلال الفترة من ٢٠٠٨ وحتي عام ٢٠١٦ نتيجة للوضع الغير مستقر الذي تعمل فيه البنوك التجارية و قانون إلغاء الفوائد الربوية، وكذلك نجد انخفاض في مؤشر العائد / حقوق الملكية نتيجة لارتفاع رؤوس الأموال لدي البنوك الليبية واحتياطاتها، مما سبق يمكن رفض الفرضية العدمية والقبول بالفرضية البديلة مما يعني أن القطاع المصرفي الليبي يعاني من ضعف في مؤشرات الربحية لديه.

٤. بالنسبة للفرضية الرابعة والتي نصت علي:

الفرض العدمي: لا يوجد ضعف في مؤشرات السيولة في القطاع المصرفي الليبي

الفرض البديل: يوجد ضعف في مؤشرات السيولة في القطاع المصرفي الليبي

في ضوء تحليل مؤشرات السيولة بالاعتماد علي نظام CAMELS تبين أن هناك ارتفاع في مؤشرات السيولة لدي القطاع المصرفي الليبي وتلك الزيادة ناتجة عن وجود أموال معطلة من أموال الودائع لدي البنوك التجارية الليبية مما يفسر سبب انخفاض الربحية للقطاع نتيجة للقوانين والتشريعات التي تعيق القطاع المصرفي

الليبي من استغلال الموارد المتاحة لديه، ومن ثم يمكن قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة لما يعني أن القطاع المصرفي الليبي لا يعاني من وجود ضعف في مؤشرات السيولة لديه.

٥. بالنسبة للفرضية الخامسة والتي نصت علي:

الفرض العدمي: لا يوجد ضعف في كفاءة الإدارة لدي القطاع المصرفي الليبي

الفرض البديل: يوجد ضعف في كفاءة الإدارة لدي القطاع المصرفي الليبي

يتضح من مؤشرات تحليل كفاءة الإدارة في إطار نظام CAMELS يتضح وجود انخفاض في مؤشر الإيرادات بالنسبة لعدد العاملين نتيجة للتوسع في التوظيف دون زيادة مقابلة في الإيرادات، وفي الوقت ذاته نجد ارتفاع في مؤشري الأصول إلي عدد العاملين والأصول إلي عدد الفروع، ومن ثم رفض الفرضية البديلة والقبول بالفرضية العدمية مما يعني أن القطاع المصرفي الليبي لا يعاني من ضعف في كفاءة الإدارة لديه.

تاسعاً: توصيات البحث

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

- ضرورة اتباع نظام CAMELS في عملية تقييم أداء القطاع المصرفي الليبي لكونه يحتوي علي عدد كبير من المؤشرات الرقمية التي تُمكن من تحليل أداء القطاع المصرفي بشكل تحليلي وتطبيقي بما يمكن من تحديد مواطن الخلل في أداء البنوك التجارية بدقة

- ضرورة أن تعمل إدارة القطاع المصرفي الليبي علي استغلال الموارد المتاحة لديها بشكل أكثر فعالية وكفاءة بما يسمح بتحقيق مستويات مرضية من الربحية

- ضرورة إعادة النظر في التشريعات والقوانين المستحدثة التي أدت إلي تقييد عمل البنوك التجارية الليبية وما نتج عن ذلك تعرض الموراد المالية المتاحة للبنوك للركود والتعطل

- ضرورة التوسع في منح البنوك التجارية للقروض حيث يعاني القطاع المصرفي الليبي من صعف نسبة الائتمان الممنوح لاجمالي الودائع المتاحة لديه بما يعمل علي تحقيق التنمية في كافة الجوانب = في الاقتصاد الليبي
- ضرورة العمل علي تقليل حجم القروض المتعثرة في البنوك التجارية حيث يعاني القطاع المصرفي الليبي من ارتفاع حجم القروض المتعثرة بما يعرض القطاع لمخاطر الإفلاس وعدم القدرة علي سداد التزاماته الأمر الذي يتطلب ضرورة وضع خطط فعالة لتحصيل تلك القروض وكذلك وضع مخصصات تواجه تلك القروض بشكل كامل
- العمل علي إضافة النتائج والبيانات التي يقدمها نظام CAMELS عن أداء البنوك التجارية الليبية بما يحقق مبدأ الشفافية
- العمل علي رفع كفاءة العاملين بالقطاع المصرفي الليبي خاصة في جانب الرقابة والإشراف بما يوفر قدرات بشرية قادرة علي تقييم وتحليل أداء القطاع ومواطن الخلل به

عاشراً: المراجع

المراجع العربية

١. الكتب

- أبو حمد و فائق مشعل (٢٠٠٥) إدارة المصارف، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل
- إبراهيم عبد الحليم عبادة (٢٠٠٨) مؤشرات الأداء فى البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان
- أبو الفتوح على فصالة (١٩٩٩) التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع
- فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري (٢٠٠٠) إدارة البنوك – مدخل كمي وإستراتيجي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولي
- فركوس محمد (١٩٩٥) الموازنات التقديرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

- علـى أحمـد أبـو الحسـن (١٩٩٧) المحاسـبة الإداريـة المتقدمـة، الـدار الجامعيـة، الإسكندرية
- عمـر كامـل الـدوري (٢٠١٣) تقيـيم الأداء المصـرفي – الأطـار المفـاهيمي والتطبيقي، دار الدكتور للعلوم، الطبعة الأولي، بغداد

٢. الدوريات العلمية

- الرشيد أحمد و مالك (٢٠٠٥) مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد ٣٥
- الطيب لحيلح (٢٠٠٥) كفاية رأس المال الصرفي على ضوء توصيات لجنة بازل، بحث مقدم للملتقي الوطني حول الإصلاح المصرفي فى الجزائر
- أحمد فلطاح(٢٠٠٥) مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت
- الشيخ الداوي (٢٠١٠) تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة قادي مرباح، ورقلة.
- عبد الغني داددن (٢٠٠٧) قراءة فى الأداء المالي والقيمة فى المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد ٤، جامعة ورقلة
- على منصور محمد (٢٠٠٨) تقييم الأداء بإستخدام نموذج CAMELS – دراسة تحليلة لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٧، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، العدد الثاني، جامعة عدن، اليمن

٣. الرسائل الجامعية

- أمارة محمد يحي عاصي (٢٠١٠) تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجسيتر، كلية الاقتصاد، جامعة حلب
- آسيا قاسمي (٢٠٠٩) تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك، رسالة ماجستير في علوم التسيير،فرع مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس
- إيمان زغود (٢٠١٥) الإنذار المبكر بإستخدام نموذج CAMELS لتقييم أداء البنوك التجارية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بين مهيدي – أم البواقي، الجزائر

- موسي محمد أبو حطب (٢٠٠٠) فاعلية نظام تقييم الأداء وأثره على مستوي أداء العاملين – دراسة حالة جمعية أصدقاء المريض الخيرية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة
- تهاني محمد الزعابي (٢٠٠٨) تطوير نموذج لإحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية فى إطار مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير فى المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة
- حسين المحمود (٢٠١٤) إمكانية استخدام نظام CAMELS فى تقييم جودة الربحية فى المصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير فى المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق
- حنان تريعة (٢٠١٥) أهمية نظام CAMELS فى تقييم أداء البنوك الجزائرية – دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري (٢٠١٠-٢٠١٣)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر
- عاشوري صوري (٢٠١١) دور نظام التقييم المصرفي فى دعم الرقابة على البنوك التجارية ، رسالة ماجستير فى العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف
- على عبد الله شاهين (٢٠٠٥) أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة

المراجع الأجنبية

- Laurence m. ball, Money – Banking and Financial Markets, second Edition, John Hopkins University
- Tihomir Hunjak and Drago Jakovcevic (2001) AHP based model for Bank Performance Evaluation and Rating, Berne. Stwitzerland ISAHP
- Patrick y. Trautman (2006) CAMELS rating, USAID- Funded Economic Governance project, presented to: CBI Bank Supervision Examiners
- Al Shaikh Ali, Mohammed.N,(2007). Performance Evaluation of Palestinian Telecommunication Corporations by using

Balanced Scorecard approach, ***unpublished Master College of commerce***, Islamic University. Gaza, Palestine

- Burney, Laurie, (2003). Does the Balanced Scorecard Reduce Information Overload? ***Management Accounting Quarterly***, Vol. 4, No. 4, PP. 23-28.
- Bresmser, G. & Barsky. (2004). Utilizing the Balanced Scorecard for R&D Performance Measurement, ***R&D Management***, Vol. 34, No. 3, P. 229-240.
- B Ramesh , (2010). "Importance of Balanced Scorecard for Growth of SME Sector" Management Accountant. Calcutta: May 2010. Vol. 45, Iss. 5; pg. 365
- Campbell, D. (2002). Using the Balanced Scorecard as a control system for Monitoring and revising Corporate, ***Social Science Research***, Vol. 4, NO 2. PP. 1-45.